حزب التحالف الشعبي الاشتراكي
المكتب الاقتصادي

عيش بلدي

لم نفاجأ بحديث الرئيس السيسي يوم ٣ أغسطس خلال افتتاح مجمع الصناعات الغذائية في المنوفية عن مشكلة دعم رغيف الخبز. منذ نوفمبر ٢٠١٦ ونحن نعاني الكثير من السياسات التي التزمت بها مصر عند حصولها علي قرض صندوق النقد الدولي والمنشور بالتزامات مصر وخطاب النوايا الذي قدمته للصندوق والصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٧ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد (٧) في ١٥ فبراير ٢٠١٨.

أدي قرض الصندوق البالغ ١٢ مليار دولار (خلال ثلاث سنوات) إلي التزام مصر بالعديد من السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، منها تعويم سعر صرف الجنية أمام الدولار من ٨ جنيهات إلي ١٨ جنيهاً وأرتفاع التضخم لأكثر من ٣٥٪ عن الأسعار السائدة قبل الإتفاق، كما تم تخفيض متوالي لمخصصات الدعم في الموازنة وصدرت قوانين الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية استجابة لتعهد الحكومة بتقليص مخصصات الأجور، وتم التحول من ضريبة المبيعات إلي ضريبة القيمة المضافة، وهو ما أدي لموجات متتالية من الغلاء، إضافة الي التقليص المستمر في مخصصات الدعم. وإذا كان الدعم قد فرض لتخفيف الأعباء عن الفقراء ومحدودي الدخل فإن كل السياسات التي تم تنفيذها استجابة لتوجيهات الصندوق كان الهدف منها تخفيض عجز الموازنة وتخفيض الديون وأعباء خدمة الدين.

لقد ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة من ٢٣٩,٩ مليار جنيهاً في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ إلي ٤٧٥,٥ في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، والديون المحلية ارتفعت من ١,٩ تريليون جنيهاً إلي ٤ تريليون جنيهاً، والديون الأجنبية ارتفعت من ٤٦ مليار دولار إلي ١٢٣,٥ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٠ مع الفارق أن عام ٢٠١٤ كان الدولار يساوي ٨ جنيهات وفي ٢٠٢١ أصبح يساوي أكثر من ١٥ جنيهاً. كما ارتفعت فوائد خدمة الديون من ١٩٩ مليار جنيه إلي ٥٧٩,٦ مليار جنيهاً. وبذلك لم تؤد روشتة الصندوق لعلاج مشاكل المالية العامة بل فاقمت منها مع زيادة المعاناة علي الغالبية من المصريين.

عام ٢٠١٥ كان معدل الفقر في مصر ٢٧,٨٪ إرتفع إلي ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٨ أي بعد تنفيذ برنامج الصندوق، ثم عاد إلي الانخفاض إلي ٢٩,٥٪ عام ٢٠٢٠. كذلك ارتفعت نسبة الفقر المدقع إلي ٦,٢٪ من السكان أي أكثر من ٦,٥ مليون مصري غير قادرين علي توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية.

عام ٢٠٢٠ احتسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خط الفقر الوطني ٨٥٧ جنيهاً للفرد شهرياً أي ٣٤٢٨ جنيهاً شهرياً للأسرة المكونة من ٤ أفراد. وخط الفقر المدقع ٥٦٠ جنيهاً/شهر للفرد = ٢٠٣٣ جنيهاً للأسرة المكونة من ٤ أفراد شهرياً. خط الفقر

المدقع وصل في ٢٠٢٠ إلي حوالي ٥٦٠ جنيهاً للفرد بينما معاش الضمان الاجتماعي ٤٢٠ جنيهاً للأسرة المكونة من ٤ أفراد أي أقل من خط الفقر المدقع للفرد بتقرير التعبئة والإحصاء. وكذلك معاشا تكافل وكرامة الذين طرحتهما الحكومة لتعويض الفئات المتضررة من تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي وإطلاق الأسعار وحرية القطاع الخاص وتقليص مخصصات الدعم.

تيدروس أدهانوم جيبريسوس، مدير منظمة الصحة العالمية، أكد أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال لا يحصلون على الحد الأدنى من الأنظمة الغذائية المتنوعة مما يؤثر على نموهم بشكل طبيعى، داعياً الحكومات إلى توسيع نطاق نهج نظام الغذاء الفعال الذى يضع الأطفال والشباب فى قلب الاهتمامات. وأضاف: "١ من كل ٣ أطفال لا ينمو بشكل جيد بسبب سوء التغذية. ٢ من كل ٣ لا يستطيعون الوصول إلى الحد الأدنى من الأنظمة الغذائية المتنوعة التى يحتاجونها للنمو والتطور والتعلم. أدعو الحكومات إلى توسيع نطاق نهج نظام الغذاء الفعال الذى يضع الأطفال والشباب فى القلب".[1]

كما أعلن الرئيس خلال كلمته وجود ٤ مليون طفل يعانون السمنة المفرطة وهي أحد أمراض سوء التغذية إضافة إلي ٨ مليون طفل يعانون الأنيميا وفقر الدم و ١,٣ مليوناً يعانون من التقزم وقصر القامة أي أن ١٢,٧ مليون طفل مصري يعانون من أمراض سوء التغذية وفقاً للأرقام التي ذكرها الرئيس السيسي. وبدلاً من البحث عن برامج لتنفيذ توصيات منظمة الصحة العالمية يأتي الحديث عن زيادة أسعار رغيف الخبز الحصن الأخير للفقراء في مصر ولتزيد معدلات أمراض سوء التغذية لدي الفقراء المصريين (٢٩,٥٪) وخاصة لدي الأطفال.

لذلك رأي المكتب الاقتصادي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي إصدار تقرير للرأي العام بالحقائق النابعة من الانحيازات الاجتماعية للحزب وبالإحصاءات والأرقام المعلنة من الدولة.

سياسة الدعم السلعي

تعود بداية تقديم الدعم من قبل الحكومة المصرية إلى السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، حيث تعاملت الحكومة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق من استراليا، وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة. وفي فترة الحرب العالمية الثانية، ومنذ عام ١٩٤١، قامت الحكومة بتطبيق برنامج دعم لكافة المواطنين، كإجراء مؤقت لتخفيف حدة الآثار السلبية للحرب على مستوى المعيشة. وقد تم تطبيقه من خلال توفير بعض السلع والاحتياجات الأساسية مثل السكر، الكيروسين، زيت الطعام، والشاي بنظام الحصص وذلك باستخدام نظام البطاقة التموينية لتوزيع المواد على المستهلكين شهرياً وبمقدار محدد للشخص الواحد في الأسرة.[2]

"في منتصف الستينيات ومع ارتفاع أسعار السلع ونقصها خاصة بعد حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل، قدمت الحكومة نظام البطاقات التموينية لعدد محدود من السلع، لم يكن الهدف في البداية من النظام المقدم دعم أسعار السلع، بل توفير السلع الأساسية للمواطنين كإجراء لمواجهة النقص في هذه السلع. وقد بلغ إجمالي قيمة الدعم نحو ٩ مليون جنيهاً مصرياً في تلك الفترة،

وكان برنامج الدعم يشمل عدداً من السلع الأساسية مثل القمح، والسكر، الأرز، زيت الطعام، الصابون، والكيروسين، وبعض المنتجات القطنية. كما شهدت فترة السبعينات توسعاً في حجم نظام الدعم وقيمته، فقد شمل الدعم عدداً أكبر من السلع بلغت ١٨ صنفاً منها الفول، والعدس، والأسماك والدجاج واللحوم المجمدة، إضافة إلى ذلك شمل الدعم الكهرباء، وخدمات النقل الداخلي، والبنزين، واستهدف كافة المواطنين وليس محدودي الدخل أو الفقراء فقط، وبلغت قيمة الدعم في عام ١٩٧٠ حوالي ٢٠ مليون جنيهاً، كان الجزء الأكبر منه مخصصاً للدعم الغذائي، والذي استحوذ على ٧٥٪ من قيمته".[3]

بعد الاتفاق الذي تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٦ كان التوجه لإلغاء الدعم باعتبار أن جزءاً منه يتسرب لغير المستحقين إضافة إلي كونه عبئ علي الموازنة العامة للدولة والإنفاق العام وفقاً لتصورات وانحيازات صندوق النقد. وكانت قرارات رفع الأسعار في ١٨ يناير ١٩٧٧ والتي فجرت انتفاضة الخبز وأجبرت الحكومة علي التراجع عن قرارتها.

لكن انتفاضة يناير لم توقف خضوع الحكومة لصندوق النقد الدولي وتوجيهاته ومطالباته بالتحول من الدعم العيني إلي الدعم النقدي. لذلك بدأ عمل رفع تدريجي في الأسعار كجرعات بعيداً عن نظام الصدمة وما يترتب عليه من نتائج ومواجهات. ومنذ عام ١٩٨٠ بدأ تخفيض عدد السلع التي يغطيها الدعم من ٢٠ سلعة ليقتصر علي أربع سلع هي الخبز والدقيق البلدي والسكر وزيت الطعام. وعبر مراحل مختلفة تم تقليص أعداد المستفيدين من الدعم ومنذ عام ١٩٨٩ تم التوقف عن تسجيل المواليد الجدد في نظام الدعم. وتم خفض عدد المستفيدين من ٩٩٪ في بداية الثمانينيات إلى ٧٠٪ في ١٩٩٨ وتقلص عدد حاملي البطاقات التموينية.

ومنذ منتصف السبعينيات بدأت محاولات تحويل الدعم العيني إلي دعم نقدي وإهمال كل نتائج البحوث والدراسات التي طالبت بالإبقاء علي الدعم العيني وضمان وصوله إلي مستحقيه. بلغ مخصص الدعم والمنح والمزايا العينية في موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالي ٦٨,٩ مليار جنيهاً ووصلت في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلي ٣٢١,٣ مليار جنيهاً. لكن منذ ٢٠١١ بدأت سياسة التحول للدعم النقدي ونقاط الخبز وترشيد البطاقات التموينية وشطب الآلاف ورغم ذلك يوجد ٨٧,٢ مليار جنيهاً في الموازنة الجديدة مخصصة لدعم السلع التموينية نتيجة تراجع زراعة القمح والاعتماد علي الاستيراد وتراجع الإنتاج المحلي من زيت الطعام والاعتماد في أكثر من ٩٠٪ علي الاستيراد من الخارج بما يرفع من فاتورة الدعم والتي يمكن تخفيضها بزيادة الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية ووقف الاستيراد.

قام الاقتصاديون اليساريون بخوض معركة منذ الثمانينيات للدفاع عن الدعم وأهميته في حماية الفقراء ولعل الأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوي من أكثر من تصدوا لموضوع الدعم وكيفية ترشيده. بل قام المكتب الاقتصادي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بإعداد تقرير نشر في كتاب الأهالي العدد الخامس في إبريل ١٩٨٥ بعنوان "دعم الأغنياء ودعم الفقراء". كما قام الأساتذة أحمد السيد النجار وعبدالخالق فاروق وآخرون بكتابة العديد من المقالات والكتب وطرح رؤية مختلفة لإصلاح الدعم.

وإذا كان الهجوم علي الدعم يدعي أنه يتسرب جزء منه لغير المستحقين فإنه توجد عدة دراسات تؤكد أهميته لتخفيف حدة الفقر. ففي دراسة للدكتورة عبير محمود عن الدعم قالت "برغم الانتقادات الموجهة نحو منظومة الدعم في مصر، والتي حاولت الحكومات المتتابعة التقليل منها، إلا أنه قلل من زيادة نسبة الفقر في مصر بشكل كبير، والتي من المتوقع لها تخطي نسبة ٣٥ بالمئة في حالة إلغاء دعم الغذاء. كما أنه يساعد على توفير الحدّ الأدنى من الحاجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية، وتحقيق الاستقرار السياسي بالرغم من اتسامه بانخفاض الكفاءة الاقتصادية".[4]

كما أكد بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧ أن الدعم الغذائي خفض نسب الفقر بمقدار ٥,٣٪ وحسن مستوي المعيشة وكذلك بالنسبة لدعم البوتاجاز. كما أن دعم الكهرباء خفض نسبة الفقر بمقدار ٤,٧٪ ورغم ذلك رفعت الحكومة أسعار الكهرباء علي الفقراء وسط الوباء لتزيد من معدلات الفقر مع تثبيت أسعار الكهرباء للمصانع لمدة خمس سنوات وتحمل الدولة ٢٢ مليار جنيهاً وبما يوضح انحيازات الحكومة وسياساتها الاقتصادية.

بل أن مفكري الرأسمالية المصرية من الاقتصاديين وخاصة في "المركز المصري للدراسات الاقتصادية" وفي دراسة للدكتورة أمنية حلمي نشرت عام ٢٠٠٥ جاء فيها: "تحقق سياسة الدعم الحالية فوائداً عديدة، من أهمها تخفيف حدة الفقر، وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية، وتحقيق الاستقرار السياسي. فقد ساهم دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية لصالح ٦,١٢ مليون أسرة، في تخفيض نسبة الفقراء لإجمالي السكان من ٢٠,٢٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٦,٧٪ في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠. كما ساعد دعم الخبز البلدي على إبقاء حوالي ٧٣٠ ألف نسمة فوق خط الفقر (وهؤلاء يمثلون نحو ١٨,٩٪ من إجمالي الفقراء خلال عام ١٩٩٩/٢٠٠٠[5].

ووفر دعم السلع الغذائية الأساسية حوالي ٤٠٪ من احتياجات محدودي الدخل من السعرات الحرارية. أما بالنسبة لتحقيق الاستقرار السياسي، فتدرك الحكومة صعوبة تقبل المواطنين لتخفيض أو إلغاء الدعم حيث مازال ماثلاً في الأذهان قرار رفع أسعار بعض السلع المدعومة كالخبز والأرز والسكر والسجائر والبوتاجاز عام ١٩٧٧، والذي أدى إلى مظاهرات كبيرة في يناير من نفس العام مما اضطرها إلى التراجع وإعادة الأسعار المدعومة لما كانت عليه".[6]

ثم عادت الدكتورة أمنية حلمي في موقع آخر لتؤكد "تتحيز سياسة الدعم الحالية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ويستفيد منها سكان الحضر أكثر من المقيمين في الريف، ويستحوذ المواطنون في الوجه البحري على النصيب الأكبر منها بالمقارنة بالمقيمين في الصعيد. ويؤدي عدم وصول الدعم إلى المواطنين الأكثر فقراً واحتياجاً له، وتسربه لغير مستحقيه، إلى عدم العدالة الاجتماعية". [7]وبهذه المبررات وبدلاً من إصلاح الدعم يتم إلغاؤه وتخفيض الإنفاق عليه.

لم تتحسن معدلات النمو الاقتصادي كما توقع خبراء البنك الدولي وأيضا تزايدت معدلات الفقر النسبي والمدقع ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٨. وتوقع تقرير معهد التخطيط المزيد من تزايد معدلات الفقر نتيجة وباء كورونا وارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

ركزت اتفاقيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي علي ضرورة تخفيض مخصصات الدعم والتحول من الدعم العيني إلي الدعم النقدي الذي تتآكل قيمته مع تدهور قيمة الجنيه أمام الدولار والاعتماد علي استيراد الاحتياجات الأساسية من الخارج والتضخم المنفلت وغياب أي رقابة علي الأسعار في الأسواق ووجود احتكارات من القطاع الخاص تتحكم بالسوق بما يزيد الفقراء فقراً ويضعف أثر الدعم النقدي والذي يفقد وظيفته في تخفيف حدة الفقر.

تطور مخصصات الدعم في الموازنة

تغيرت قيمة مخصصات الدعم في الموازنة من ٦٧ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ولم يتعدي دعم السلع التموينية ٨,٦ مليار جنيهاً تمثل ١٢,٨٪ من إجمالي الدعم بينما النسبة الأكبر تذهب لدعم المواد البترولية بأكثر من ٤٠ مليار جنيه تمثل حوالي ٥٧٪ من مخصصات الدعم.

عام ٢٠١٢/٢٠١١ وصلت مخصصات الدعم إلي ١٣٠ مليار جنيهاً منها ١٨ مليار لدعم السلع التموينية تمثل ١٢,٢٪ من مخصصات الدعم بينما أصبح دعم المواد البترولية والكهرباء يمثل ٧٧٪ من مخصصات الدعم. ثم بدأت خطة الحكومة في تخفيض دعم المواد البترولية والكهرباء بشكل سنوي.

عام ٢٠١١/٢٠١٠ كان المخصص للدعم يمثل ٣٠,٦٪ من مصروفات الموازنة العامة للدولة و ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ أصبح الدعم يمثل ٢٧,١٪ من المصروفات و ٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي موازنة العام الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ أصبح الدعم يمثل ١٧,٥٪ من المصروفات و ٤,٥٪ من الناتج المحلي بينما ارتفعت أهمية الإنفاق علي أقساط الديون وفوائد الديون لتلتهم ٤٤٪ من مصروفات الموازنة فهل سعر رغيف الخبز هو سبب تفاقم المديونية؟!! بيانات الموازنة المنشورة علي موقع وزارة المالية تؤكد تراجع قيمة المخصص للإنفاق علي الدعم وأهميته إلي إجمالي المصروفات وإلي الناتج المحلي الإجمالي.

عزيزي المواطن هل تعلم أن دعم السلع التموينية بلغ ٨٧ مليار جنيهاً في موازنة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بينما بلغت قيمته في الموازنة الجديدة ٨٧,٢ مليار أي ارتفعت قيمته ب ٢٠٠ مليون جنيهاً رغم زيادة عدد السكان من ٢٠١٨ إلي ٢٠٢١.

هل تعلم أن دعم المواد البترولية انخفض من ٨٤,٧ مليار جنيهاً إلي ١٨,٤ مليار جنيهاً ورغم ذلك تتزايد سنوياً أسعار المواد البترولية؟!!

هل تعلم أن دعم الكهرباء كان ١٦ مليار جنيهاً في ٢٠١٨ وهي آخر سنة ظهر فيها مخصص لدعم الكهرباء ثم صار صفراً٪ في الأعوام التالية ورغم ذلك ترتفع سنوياً قيمة شرائح الاستهلاك للفقراء مع تثبيت الأسعار لكبار المستهلكين.

نتائج بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٨/٢٠١٧ أوضح أن دعم الكهرباء خفض معدلات الفقر ٤,٧٪ ورغم ذلك تم إلغاء دعم الكهرباء وطالبت دراسة معهد التخطيط القومي عن كورونا والفقر بإعفاء الفقراء من استهلاك الغاز والكهرباء ولكن حدث عكس ذلك:
أدني فئات الاستهلاك أقل من ٥٠ كيلو وات ساعة شهرياً ارتفعت من ٣٠ قرشاً في ٢٠١٩ إلي ٣٨ قرشاً في ٢٠٢٠ عام كورونا الأول ثم إلي ٤٨ قرشاً في ٢٠٢١ وبنسبة زيادة تصل إلي ٢٦,٣٪ خلال عام. فئة الاستهلاك من ٥٠ الي ١٠٠ كيلو وات ساعة ارتفع سعر الكيلو من ٤٠ إلي ٤٨ إلي ٥٨ قرشاً للكيلو بنسبة ٢٠,٨٪ بينما الفئة من ٦٥٠ الي ١٠٠٠ كيلوات ساعة شهرياً ارتفعت ٨٪ فقط والفئة الأكثر من ١٠٠٠ كيلووات لم تنل أي زيادة وتم تثبيت أسعار الكهرباء للمصانع لمدة خمس سنوات وتحملت الدولة ٢٠ مليار جنيهاً لصالح التخفيف عن المستثمرين ورجال الأعمال وهذه هي الحماية الاجتماعية بالأرقام المنشورة والمعلنة.

كما ارتفعت تذكرة القطارات المميزة إلي أسيوط أفقر محافظات مصر وفقا لبحث الفقر من ١٧ جنيهاً إلي ٤٣ جنيهاً بنسبة ١٥٣٪ وإلي سوهاج من ٢٠ جنيهاً إلي ٥٠ جنيهاً وإلي قنا من ٢٣ جنيهاً إلي ٥٨ جنيهاً وإلي أسوان من ٢٨ جنيهاً إلي ٧٠ جنيهاً. ذلك في ظل الأزمة وفي وسيلة مواصلات رئيسية للفقراء وهي السكك الحديدية. إضافة إلي زيادات أسعار تذاكر مترو الأنفاق.

أكدت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك التي يجريها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لسنة ٢٠١٨ أن الإنفاق علي الطعام والشراب يستنفذ أكثر من ٤٠٪ من ميزانية الأسر في صعيد مصر. وأن دعم السلع التموينية لا يمثل إلا ١٠,١٪ فقط من الإنفاق علي الطعام والشراب، وبذلك ٩٠٪ من الإنفاق علي الطعام والشراب غير مدعم (هذه أرقام الجهاز المركزي المعلنة والمنشورة).

دراسة الدكتورة هبة الليثي مستشارة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن بحث الدخل والاستهلاك أكدت علي أن الاستهلاك الفعلي للفرد انخفض بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ بمقدار ٥,١٪. كان الانخفاض في الحضر أكبر منه في الريف وفي المحافظات الحضرية أكبر من الأقاليم الجغرافية الأخرى، ريف الوجه القبلي هي المنطقة الوحيدة التي ارتفع فيها الاستهلاك الفعلي ولكنها لازالت أقل المناطق من حيث مؤشر مستوى المعيشة. ورصدت ارتفاع نسبة الفقراء في الحضرنتيجة انخفاض الاستهلاك وكذلك ارتفاع اللامساواة. كما أدي الانخفاض في استهلاك الفرد إلي زيادة نسبة الفقراء بمقدار ٦,٦ نقطة مئوية.

وأكدت نتائج الدراسة تزايد نسبة الفقراء في جميع محافظات الوجه القبلي عن المستوي القومي باستثناء محافظة الفيوم، وأن نسبة الفقراء وصلت إلي أعلي مستوياتها في محافظتي أسيوط وسوهاج حيث بلغتا حوالي ٦٧٪ و٦٠٪ علي التوالي، وأن حوالي ثلث السكان في محافظة القاهرة من الفقراء.[8]

نصيب الفرد السنوي من استهلاك المنتجات الغذائية

سبق أن تحدثنا عن أمراض الفقر وسوء التغذية خاصة بين الأطفال. يوضح تقرير التعبئة والإحصاء إنه خلال سنوات المنجزات الأخيرة بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٨ تدهور نصيب الفرد السنوي من استهلاك بعض المنتجات الغذائية كالتالي:

الحبوب من ٢٤٤,٨ كيلوجرام إلي ٢٣٩,٤ كيلوجرام، الخضر من ٩٣,١ كيلوجرام إلي ٧٧,٢ كيلوجرام، الفاكهة من ٨٤,٥ كيلوجرام إلي ٧٧ كيلوجرام، اللحوم الحمراء من ١٣,٦ كيلوجرام إلي ١٢,٦ كيلوجرام، لحوم الدواجن والطيور من ١٠,٧ كيلوجرام إلي ٩,٥ كيلوجرام، الألبان من ٥٧,١ كيلوجرام إلي ٥١,٣ كيلوجرام، بينما زاد نصيب الفرد من البيض والإنتاج السمكي والبقوليات. 9

لذلك ترتبط دراسة الفقر في مصر بإتاحة الغذاء الصحي والسياسات الزراعية الداعمة لزيادة الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل وتحقيق السيادة الغذائية وليس العكس كما يحدث في مصر منذ ٢٠١٤ وحتي الآن.

رغيف الخبز

توفر الدولة نحو ٨٩ مليار رغيف خبز سنوياً لصالح المواطنين. ويبلغ عدد المستفيدين من البطاقات التموينية لنحو ٦٣,٦ مليون مواطن بتكلفة تقدر ٨٧,٢ مليار جنيهاً مقابل ٨٤,٤ مليار جنيهاً خلال العام المالى الماضي.

ووفقا لتوقعات حكومية مرتقبة، سوف تصل كميات القمح المطلوب توفيرها خلال العام المالى الجارى إلى ٨,٦١٠ مليون طناً؛ لتوفير نحو ٨٩ مليار رغيف، بالإضافة إلى توفير ٦٥١ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات. كما يبلغ عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ٧١ مليون فرد، بواقع ٦٦,٧ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبز بواقع ٥ أرغفة يومياً، ٤,٣ مليون فرد مستفيد من دعم دقيق المستودعات بواقع ١٠ كليوجرامات دقيق للمواطن شهرياً. [9]إضافة لصدور عدة قرارات بتخفيض وزن رغيف العيش: من 130 إلى 110 جرامات فى 2014، و من ١١٠ جرام إلي ٩٠ جرام للرغيف في

٢٠٢٠ للرغيف الذي يباع بخمسة قروش.وتقوم الحكومة أن تكلفته 65 قرش بينما الرغيف الحر الغير مدعم وزنه 130 جرام ويباع بخمسين قرش شاملا كل مراحل الانتاج ونسبة أرباح لصاحب الفرن.

سيناريوهات رفع أسعار رغيف الخبز

وفقاً للتصريحات الحكومية فإن الرغيف الذي يباع بخمسة قروش تزيد تكلفته علي ٦٥ قرشاً وبالتالي يمثل السعر الحالي ٨٪ من التكلفة وفقاً لتقديرات الحكومة، ولذلك توجد عدة سيناريوهات محتملة لرفع سعر الرغيف.

السيناريو الأول

رفع سعر الرغيف إلي ١٥ قرشاً وبالتالي يكون قد تم رفع سعر الرغيف ١٠ قروش للرغيف ليصل الي ٢٣٪ من التكلفة وبزيادة تصل إلي ٢٠٠٪ عن السعر الحالي. ومن واقع البيانات المنشورة في جريدة المال تكون حصة المواطن ٥ أرغفة يومياً والأسرة المكونة من ٥ أفراد

حصتها ٢٥ رغيفاً يومياً. لو طبق السيناريو الأول سيرتفع الإنفاق علي الخبز من ٣٧,٥ جنيهاً في الشهر حالياً الي ١١٢,٥ جنيهاً أي ترتفع تكلفة العيش الحاف للأسرة بقيمة ٧٥ جنيهاً شهرياً.

السيناريو الثاني

رفع سعر الرغيف إلي ٢٥ قرشاً وبالتالي يكون قد تم رفع سعر الرغيف ٢٠ قرشاً بنسبة ٤٣٢٪ وليصل السعر إلي ٣٨٪ من التكلفة. وبالتالي يرتفع الإنفاق علي الخبز للأسرة من ٣٧,٥ جنيهاً في النظام الحالي إلي ١٨٧,٥ جنيهاً وبزيادة قدرها ١٥٠ جنيهاً.

إذا تم رفع سعر الرغيف إلي ١٥ قرشاً تتحمل الأسرة خمس أفراد ٧٥ جنيهاً إضافياً وإذا ارتفع إلي ٢٥ قرشاً تتحمل ١٥٠ جنيهاً عبئاً إضافياً من زيادة رغيف الخبز فقط بدون زيادة الكهرباء والمواصلات وتكلفة التعليم والصحة.

وفقاً لإحصاءات الحكومة المنشورة يوجد ٣٠ مليوناً يعيشون تحت خط الفقر أي دخلهم في حدود ٨٥٧ جنيهاً في الشهر. بالتالي فإن رفع سعر رغيف الخبز المدعم عشرة قروش يعني تخفيض دخل الأسرة الفقير ٧٥ جنيه شهرياً لنزيدهم فقراً علي فقر. وإذا ارتفع إلي ٢٥ قرشاً فإن ذلك يعني زيادة الإنفاق علي الخبز ١٥٠ جنيهاً شهرياً وبدون حساب مضاعف رفع أسعار الخبز وتأثيره علي أسعار باقي السلع والخدمات. لذلك نقول ابتعدوا عن رغيف الفقراء حفاظاً علي الأمن والسلام الاجتماعي. وفعلياً أرقام الدعم تتراجع.

التغذية المدرسية لمواجهة فقر الأطفال

أعد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار دراسة حول "منظومة التغذية المدرسية في مصر" وأوضح خلالها أنه منذ عام ١٩٨١ بدأت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية برنامج التغذية المدرسية لدعم صحة الأطفال الفقراء. لكن الاعتمادات التي وفرتها الموازنة لم تكن تكفي سوي ٣٥ يوماً في العام الدراسي تمت زيادتها الي ٦٠ يوماً ثم استهدفت الوزارة الوصول بها الي ١٢٠ يوماً أي ٤ شهور فقط خلال العام الدارسي.

وقد اثبتت الدراسات أهمية التغذية المدرسية في تحسين صحة الأطفال لولا بعض قضايا الفساد التي ارتبطت بها من ناحية ونقص الاعتمادات المالية من ناحية أخري.

أكدت الدراسات علي دور التغذية المدرسية في محاربة الجوع قصير المدي الذي يتعرض له الأطفال، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار المتعدد المستخدم **أن الوجبات المدرسية هى أهم العوامل المؤثرة فيما يتعلق بالذاكرة البصرية والانتباه السمعي في حين أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية هى العوامل المؤثرة فيما يتعلق بالقدرات المعرفية. في الوقت نفسه أكدت الدراسة على أن أطفال الأسر التي لا تحصل على الغذاء الكافي تتدهور قدرتهم الصحية ويصبحوا أكثر عرضة للإصابة بالأمراض وتكرار تلك الأمراض والإصابة بنقص الحديد والتعرض لمشاكل نفسية.**

في دراسة عن التغذية المدرسية وبمقارنة المخصص للمديريات التعليمية في موازنة ٢٠١٢/٢٠١٣، ٢٠١٣/٢٠١٤ بالتطبيق علي المحافظات الشديدة الفقر أوضحت الدراسة الآتي: تم تخفيض المخصص للتغذية المدرسية في محافظة البحيرة من ٣٨ مليون جنيهاً إلي ٢٢ مليون جنيهاً بنسبة تخفيض ٤٢,١٪ وفي محافظة أسيوط أشد محافظات مصر فقراً خفضت من ٣٩ مليوناً إلي ٢١ مليوناً بنسبة ٤٦,٢٪ وفي سوهاج من 43 مليوناً إلي ٢١ مليوناً بنسبة ٥١,٢٪ وفي مرسي مطروح من ١٧ مليوناً إلي ٨ مليوناً بنسبة ٥٢,٩٪ وفي الوادي الجديد من ١٦ مليوناً إلي ٦,٩ مليوناً بنسبة ٥٦,٩٪.[10]

كما أنه في أفضل الأحوال لم تغطي التغذية المدرسية أكثر من نصف أيام العام الدراسي رغم تدخلات الجمعيات الأهلية وبنك الطعام وبعض الشركات بما يؤكد علي ضرورة الحفاظ علي التغذية المدرسية وتوفير التمويل اللازم لها والسعي لتغطية كامل أيام العام الدراسي.

إن التغذية المدرسية تساهم في توفير ١٠٪ من دخل الأسر الفقيرة بحسب دراسات برنامج الغذاء العالمي، مما يمثل زيادة فعلية في دخل أسر الأطفال المسجلين في المدارس، ويساهم في تقليل خطر الجوع. [10]

ظلت النسبة المخصصة لاعتمادات التغذية المدرسية من موازنة وزارة التربية والتعليم ثابتة لمدة تصل إلى ٢٠ عاماً، وإن كانت قد تضاعفت في العام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣ فقط، ثم ما لبثت أن عادت إلى نفس النسب السابقة في العام التالي. أما في العام الحالي فقد زاد الإنفاق على برامج التغذية المدرسية بنسبة ١٥,٩٪ مقارنة بالعام الماضي وفق التقرير نصف السنوي للسنة المالية ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ الصادر عن وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية. وبعد قرار إغلاق المدارس لمجابهة الجائحة، حُرم ملايين من أطفال المدارس من الوجبة المدرسية التي تم تخصيص نحو مليار جنيهاً لها على مستوى التعليم العام والأزهري في مرحلة التعليم قبل الجامعي من موازنة العام المالي ٢٠١٩ - ٢٠٢٠.
للتغذية المدرسية أهمية قصوى حرصًا على السلامة الجسدية والصحية والنفسية، والقدرات الذهنية للنشء. فقد بينت نتائج برنامج الكشف المبكر عن أمراض سوء التغذية (السمنة، التقزم، الأنيميا)، والتي تم إطلاقها العام الماضي، إصابة ٢٢٪ من التلاميذ بالأنيميا، و٧٪ بالتقزم، فيما يُعاني ١٥٪ من السمنة، وأن هذه الأعراض تزيد بين الذكور أكثر من الإناث. لقد خصصت الدولة ٤,٣ مليار جنيهاً من الموازنة العامة لتنفيذ برنامج المسح الصحي لتلاميذ المدارس، ضمن المبادرة الرئاسية (١٠٠ مليون صحة). ولكي تكتمل الفائدة من هذا المسح الصحي، لا بد من تطوير برنامج التغذية المدرسية، خاصة في المناطق الأكثر احتياجاً.

لذلك عندما نعود للحديث عن برنامج تكافل والذي يستهدف وقف تسرب الفقراء من التعليم حيث يشترط لاستمرار المعونة أن يحضر الأطفال ٨٠٪ من أيام العام الدراسي وأن تحضر الأم ثلاث محاضرات توعوية. وقد أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي أن عدد المستفيدين من البرنامج حتي ٢٠٢١/٧/١٥ بلغ ٢,١ مليون مستفيداً.[11] بعد أن كان عدد

المستفيدين ٢,٣ مليوناً وبما يعكس التوجه لتقليص أعداد المستفيدين. **وإذا كان المبرر هو شطب غير المستحقين فهل يتم التوسع والبحث عن المستحقين وتعويضهم؟!**

تبلغ قيمة معاش تكافل الأساسي ٣٢٠ جنيهاً يضاف إليه ٦٠ جنيهاً عن كل طفل قبل السن المدرسي و ٨٠ جنيهاً للابتدائي و ١٠٠ جنيهاً للإعدادي و ١٤٠ جنيهاً للثانوي. وهناك توجه إلي قصر الدعم علي طفلين فقط.ماذا تفعل هذه الأسر إذا تم رفع أسعار الخبز المدعم؟!

هل يكفي هذا المبلغ في بلد يحتاج فيه الفقير فقر مدقع ٥٦٠ جنيهاً شهرياً للفرد. هذا البرنامج هو أحد برامج الحماية الاجتماعية الذي بدأ في ٢٠١٧ بعد اتفاق صندوق النقد لتخفيف حدة الفقر. فهل يكفي معاش تكافل للتخفيف من حدة الفقر المدقع للأسرة؟! هل يساعدها علي الخروج من دائرة الفقر أم يساهم في إعادة إنتاج الفقر؟! هل يساهم في وقف التسرب من التعليم والاستمرار في تفريخ الفقراء وتأبيد الفقر حيث لا يحصل أبناء الفقراء علي المستوي التعليمي المناسب ومن ثم لا يحصلوا علي العمل المناسب ليستمر الأبناء يدورون في دائرة الفقر الجهنمية.

الخاتمة

نفذت الدولة المصرية علي مدي سنوات خطة صندوق النقد الدولي الخاص بتقليص بنود الدعم. وقد انخفضت مخصصات الدعم من ٣٢٩ مليار جنيهاً في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ إلي ٣٢١ مليار جنيهاً في موازنة العام الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢١. ٤٢٪ من مخصص الدعم هو مساهمات في صناديق المعاشات وهو سداد لاستيلاء الدولة علي مدخرات أصحاب المعاش ولا يجب اعتباره دعماً بل هو سداد جزء من ديون الدولة ورد لحقوق أصحاب المعاشات التي تم الاستيلاء عليها. رغم التضخم والنمو السكاني فإن المخصص لدعم السلع التموينية في العام الحالي هو نفس المخصص في موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ بما يعني تخفيض فعلي للمخصص.

إنخفض دعم المواد البترولية من ١٢٠,٨ مليار جنيهاً عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلي 18.4 مليار فقط في العام الحالي رغم أن دعم المواد البترولية أكذوبة وتلاعب غير حقيقي بالأرقام. لا يوجد دعم للغاز الطبيعي منذ ٢٠١٥ ورغم ذلك تزيد أسعار الغاز سنوياً. كذلك لا يوجد دعم للكهرباء منذ ٢٠١٩ ورغم ذلك توجد زيادات سنوية في أسعار الكهرباء لمحدودي الدخل مقابل تثبيت أسعار الكهرباء للمصانع لمدة خمس سنوات مقابل 22 مليار جنيهاً وبما يوضح جانباً من انحيازات الموازنة والسياسات المالية.

يوجد دعم لتنشيط الصادرات وصل إلي ٧ مليار جنيهاً وانخفض إلي ٤,٢ مليار في العام الحالي رغم عدم وجود نمو وتنشيط حقيقي للصادرات.

ما يؤكد توجهات وانحيازات الدعم أن دعم المزارعين ثابت علي مبلغ العام الماضي ٦٤٤,٥ مليون جنيهاً ودعم تنمية الصعيد ثابت عند ٢٥٠ مليون جنيهاً ودعم نقل الركاب أقل من العام الماضي وتم وقف دعم الإنتاج الصناعي اعتباراً من ٢٠١٨.

لذلك فإن العودة للحديث عن دعم السلع التموينية ودعم رغيف الخبز دون النظر إلي مجمل مخصصات الدعم وأهميتها إلي إجمالي مصروفات الموازنة وإلي الناتج المحلي الإجمالي هو تضليل وتلاعب بالأرقام. بينما أكدت الدراسات المتنوعة أهمية دعم الخبز في تقليل حدة الفقر ولكن الحكومة لا تنظر لارتفاع حدة الفقر وتوطنه وتوارثه وعجز الفقراء عن الخروج من دائرة الفقر، وفشل سياسات الحماية الاجتماعية في الوصول إلي المستحقين لتخفيف حدة الفقر.

وإذا كان الهدف تقليل عجز الموازنة كما يدعي البعض فإن فرض ضرائب تصاعدية تصل إلي ٤٠٪ علي الدخول وفرض ضرائب علي الثروات التي تزيد علي ٥٠ مليون جنيهاً ستوفر مليارات الجنيهات للخزانة العامة. لكن الانحيازات الاجتماعية تأتي دائماً علي الكادحين مع المزيد من المزايا والإعفاءات للمستثمرين. ويتحمل الشعب المصري الكثير من الأعباء التي تتزايد وتتضاعف سنوياً ولكن رغيف الخبز يشكل آخر حصون حماية الفقراء وتخفيضها يدفع الملايين لحد الفقر ولا يخشي العواقب الاجتماعية لهذه القرارات وتأثيرها علي السلم والأمن الاجتماعيين.

المكتب الاقتصادي

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

المراجع

[1] - اليوم السابع – وليد عبدالسلام - الصحة تكشف 7 أمراض تصيب الأطفال بسبب سوء التغذية – 3 أغسطس 2021.
[2] - سلمي فريد – الاشتراكي - سياسة الدعم في مصر.. خلفية تاريخية – 1 مايو 2006.
[3] - سلمي فريد – المصدر السابق.
[4] - مركز دراسات الوحدة العربية - عبير محمود مجاهد السيد- انعكاسات السياسات الحكومية في مصر على مشكلة الفقر.
[5] - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء 2005-
[6] - د. أمنية حلمي - كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر - ورقة عمل رقم (105) – المركز المصري للدراسات الاقتصادية - نوفمبر 2005 – صفحة 13.
[7] - المصدر السابق – صفحة 15 .
[8] - الدكتورة هبة الليثي - تحليل مؤشرات الفقر من واقع مسوح الدخل والانفاق و الاستهلاك.
9 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – تقرير مصر في أرقام 2020 – الزراعة.
[9] - جريدة المال - محمد مجدي وعمر سالم - كل ما تريد معرفته عن سعر رغيف العيش المدعم تكلفة رغيف العيش المدعم على الدولة 65 قرشاً – 3 أغسطس 2021.
[10] - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – منظومة التغذية المدرسية في مصر – مايو 2014 – صفحة 73- 105.
11 - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - د. إسراء علي - التغذية المدرسية: فوائد كثيرة في ظل مساهمات محلية ودولية – 6 فبراير 2021.
[11] - وزارة التضامن الاجتماعي –
https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx